خطاب الصفوة السياسية المصرية المعارض لقانون التظاهر عبر شبكة تويتر

إعداد/ هشـــــــام فايد*

إشراف/ أ.د. هويدا مصطفى**

مقدمة:

أثار القانون الذى أصدره الرئيس المؤقت عدلى منصور فى الرابع والعشرين من نوفمبر 2013 -القانون رقم 107 لسنة 2013- والخاص بتنظيم الحق فى الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والمعروف بقانون التظاهر موجات من الاعتراضات من جانب عديد الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية منذ بداية الحديث عن النية فى اقراره من جانب حكومة الدكتور حازم الببلاوى وحتى نشره فى الجريدة الرسمية، بدعوى أن القانون سيؤثر سلبا على حريات وحقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم. فشددت الأحزاب على ضرورة أن يصدر مثل هذا القانون من خلال مجلس تشريعي منتخب.

كما رأى المجلس القومى لحقوق الانسان أن الحكومة فى قانون تنظيم التظاهر لم تأخذ بالملاحظات التي أبداها المجلس على مسودة القانون التي أعدها مجلس الوزراء سوى في ملاحظة واحدة تتصل بمنع النشاط السياسي بدور العبادة. ورأى المجلس القومي أن القانون 107 لسنة 2013 في حاجة إلى

* المدرس المساعد بقسم الإذاعة والتليفزيون – كلية إعلام – جامعة القاهرة.
** الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون – كلية الإعلام – جامعة القاهرة.

إعادة النظر في كثير من مواده، وخاصة المواد التي تتضمن أفعالا يعاقب عليه القوانين القائمة، وكذلك المواد التي يمكن استخدامها في تعطيل حق الإضراب العمالي بحجة تعطيل الإنتاج، وكذلك ما يتصل بالعقوبات المشددة التي لا تتناسب مع مخالفة ضوابط التظاهر السلمي (1).

وهاجمت العديد من المنظمات الحقوقية مثل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان والمنظمة المصرية لحقوق الانسان- القانون، ورأت أن نصوصه ما جاءت إلا لتحقيق هدف معين وهو الحد من التظاهرات، التي ترفع شعارات معارضة للنظام الحاكم ـ حاليًّا .

كما طال الهجوم على القانون الأساس الذى نشأ من خلاله فتم الطعن فى دستوريته؛ وقررت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإدارى، برئاسة المستشار يحيى دكرورى، نائب رئيس المجلس، حجز الطعن الذى أقامه طارق العوضى المحامى متضامنا فيه مع المحامى الحقوقى خالد على، للمطالبة ببطلان قانون التظاهر، إلى ٢٠ يناير 2014 للحكم. وطعنت الدعوى التى حملت رقم ٥١٨٠١ لسنة ٦٨ قضائية، على دستورية المادة 8 من القانون المطعون فيها بعدم الدستورية، استنادا إلى أن التظاهر والتعبير بالرأى حق دستورى مكفول بكافة دساتير العالم.(2)

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد ملامح الخطاب المعارض لقانون التظاهر عبر شبكة التواصل الإجتماعى "تويتر"؛ والتى اكتسبت أهمية وزخما كبيرا فى الآونة الأخيرة من خلال توفيرها مجالا عاما للتعبير عن الرأى والحشد بخصوص القضايا المصيرية.

الدراسات السابقة:

اولا: الدراسات التى تناولت قضايا السياسة العامة فى الخطاب المعارض للسلطة:

تركزت أغلب الدراسات فى تحليل الخطاب الصحفى ؛ فجاءت دراسة أسامة عبد الرحيم (2008) عن الخطاب الصحفى فى الأزمات الإقتصادية بالتطبيق على أزمة الخبز 2008؛ من خلال تحليل المقالات التى نشرتها صحف الأهرام والوفد والمصرى اليوم عن أزمة الخبز خلال الفترة من 1مارس وحتى30أبريل 2008، وأبرزت نتائجها اتفاق خطاب الصحف الثلاث على ان اهم اسباب الازمة هو فساد الادارة وانعدام الرقابة والمحاسبة، وكذلك فشل الحكومة فى ادارة الأزمة، بالنسبة لحلول الازمة اهتمت صحيفة الأهرام بطرح الحلول الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بينما جاءت الحلول السياسية فى مرتبة متأخرة، واهتم خطاب الوفد بابراز مظاهر الازمة ولم يركز على الحلول، فى حين ركز خطاب صحيفة المصرى اليوم على تقديم الحلول السياسية فقط لازمة الخبز. واتفق خطاب الصحف الثلاث على أن الحكومة هى القوى الفاعلة الرئيسية فى الأزمة واتسمت الأدوار المنسوبة اليها بالسلبية دائما فى خطاب صحيفتى الوفد والمصرى اليوم بينما نسبت اليها بعض الأوصاف الايجابية فى خطاب صحيفة الأهرام. وركز خطاب صحيفتى الوفد والمصرى اليوم على الاطار السياسى للأزمة بينما ركز خطاب صحيفة الأهرام على الاطار الاقتصادى.(3)

وجاءت دراسة نوال الصفتى (2002) عن التوظيف السياسى لقضية تطوير التعليم بالصحف الحزبية، لتبرز الأيديولوجيات الحزبية التى تنتمى لها الصحف من خلال خطاباتها؛ حيث تم تحليل 44عدد من صحف الوفد والأهالى ومايو ،

وأظهرت النتائج اهتمام الوفد بالتأكيد على أيديولوجيتها الحزبية الليبرالية من خلال تبنيها لموضوعات ادخال التكنولوجيا وتشجيع التعليم الخاص والبعثات، وركزت جريدة الاهالى الاشتراكية على موضوعات تطوير المناهج والبعثات وانشاء المدارس الحكومية الجديدة، وغلب على جريدة مايو موضوعات تطوير التعليم بما يتطابق مع الأجندة الرسمية. كما أثبت التحليل اعتماد الصحف الحزبية على محرريها فى نقل الأحداث والمعلومات المتعلقة بقضية تطوير التعليم ، واعتمادها على المصاحفين فى نقل الأحداث والمعلومات التى تتفق مع أيديولوجية الصحيفة.(4)

ونفس الأمر تكرر مع دراسة سها فاضل (2000) عن العوامل المؤثرة فى تشكيل الخطاب الصحفى المتعلق بقضية الخصخصة، وفيها تم سحب عينة عشوائية منتظمة شملت 48عدد من صحيفة الاهرام، و48عدد من صحيفة العربى الناصرية، و12عدد من صحيفة الاسبوع وذلك خلال عام 1999، وتم تحليل كافة المعالجات التى تناولت قضية الخصخصة. وأبرزت النتائج اتخاذ صحيفة العربى لموقف مضاد ومعارض تماما لفكرة الخصخصة، فى حين ايدت الاهرام بصورة دائمة فكرة المشروع ، اما الاسبوع فلم تعارض الخصخصة وان ابدى خطابها بعض النقد لبرنامج تنفيذ الخصخصة. جاءت فئة الوزراء والشخصيات الرسمية والحكومية تلتها فئة رجال الأعمال والمستثمرين كأهم القوى الفاعلة فى خطاب الاهرام، فى حين برزت القوى الخارجية كصندوق النقد الدولى ونادى باريس كأبرز القوى الفاعلة فى خطاب العربى بنسبة 40%، وجاءت البنوك الأجنبية وصندوق النقد الدولى ووزراء سابقون كأهم القوى الفاعلة فى الاسبوع وارتبط بهم مضامين سلبية عند تناول قضية الخصخصة.(5)

وفى المقابل جاءت دراسة سحر فاروق (2008) عن الخطاب الصحفى لتطوير التعليم العالى والبحث العلمى فى الصحافة المصرية، لتعبر نتائجها عن التأثير المحدود للملكية والاتجاه الايديولوجى فى معالجة القضية. حيث تم تحليل الخطاب الصحفى فى 22صحيفة قومية وحزبية وخاصة فيما يتعلق بقضايا التعليم خلال ستة أسابيع فى بداية العام الدراسى 2005-2006. وأظهرت النتائج اهتمام الصحف القومية بالمقارنة بالصحف الحزبية والخاصة فجاءت جريدة الاخبار اولا فى كثافة النشر حول قضية تطوير التعليم بنسبة 21.3% ثم الاهرام والجمهورية بنسبة 14.1% ثم الاحرار 8.4%. تناولت التغطية الصحفية القضية من خلال 23فكرة اساسية جاءت أهمها حرية الجامعة والدعوة للاصلاح الجامعى بنسبة 14.7% ثم الخطة الاستراتيجية للوزارة للتطوير، ونشاط الجامعات بنسبة 6.6%لكل منها، ثم أعمال سير الامتحانات وعلاقات التعاون الدولى مع الاطراف الخارجية بنسبة 6.4%. ثمثلت أهم القوى الفاعلة البارزة فى الجامعات، القيادات السياسية والجامعية، المجلس الاعلى للجامعات، الأطراف الاجنبية الممولة لمشروعات التعليم العالى. تبين التقارب بين الصحف باختلاف نمط ملكيتها فى تناول محاور التطوير على مستوى الاحداث او المصادر او توقيت المعالجة.(6)

وعن قضايا المجتمع عبر وسائل الاعلام الجديد؛ أتت دراسة محمد المرسى (2010) عن قضايا المجتمع كما تعكسها المدونات المصرية على شبكة الانترنت ، والتى أجريت على عينة عمدية من خمس مدونات مصرية احتوت على 240 تدوينة و1337تعليق خضعت جميعها للتحليل. وأظهرت نتائجها سيادة القضايا السياسية تليها القضايا الدينية ثم الاجتماعية . كما أبرزت أن الاتجاه الغالب فى معالجة القضايا المجتمعية فى المدونات المصرية هو الاتجاه السلبى الذى ينتقد الأوضاع الاجتماعية بمصر، كما ظهر غلبة المدخل العاطفى

فى معالجة القضايا والذى يعبر عن احساسهم وانطباعاتهم الشخصية تجاه هذه القضايا.(7)

ثانيا دراسات تناولت اهمية خطاب الصفوة السياسية وتأثيره على الجمهور:

أكدت بعض الدراسات على الدور الحاسم لخطاب الصفوة السياسية فى التأثير على الرأى العام مثل دراسة "ستينبرجن وإدواردز " (Steenbergen&Edwards) عام 2007عن العلاقة التبادلية بين الصفوة السياسية والجمهور؛ من خلال تحليل بيانات من "البارومتر الأوربى" ومسوح الخبراء خلال الفترة من 1984-2002. وتم التوصل إلى أن الصفوة الحزبية تقوم بالدورين معا حيث تستجيب لرؤى الجماهير وفى نفس الوقت فإنها تشكل وجهات نظر مؤيديها فيما يتعلق بقضايا الإندماج الأوربى، وتتوقف هذه النتائج على متغيرات وسيطة تتمثل فى نوع النظام الإنتخابى والسمات الشخصية للناخبين.(8)

ودعمت نفس النتيجة دراسة "جابل وشيف" (Gabel&Scheve) عام 2007 عن تأثير رسائل الصفوة السياسية على مدى تأييد الجمهور لفكرة التكامل الأوربى؛ من خلال الإستعانة بإستبيانات (البارومتر الأوربى) لقياس اتجاهات الرأى العام نحو فكرة التكامل الأوربى بالإضافة إلى الإستعانة باستطلاعات لرأى الصفوة وذلك لقياس مدى إجماع الصفوة فى كل قطر على حدة، وجميع هذه الاستبيانات أجريت أعوام 1984، 1988، 1992، 1996، 1999. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أنه كلما زادت الرسائل السلبية من جانب الصفوة السياسية تجاه فكرة التكامل الأوربى فإنه يقل التأييد العام للفكرة الأوربية.(9)

وجاءت دراسة "شنايدر وجاكوبى" (Schneider&Jacoby) لعام 2005 والتى اهتمت ببحث مدى تأثير خطاب الصفوة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية على الرأى العام الأمريكى فيما يتعلق بسياسات الرفاهية الإقتصادية ؛ من خلال تحليل استطلاعات الرأى العام الأمريكى خلال الفترة من 1992-1996. ليتبين من خلالها أن خطاب الصفوة السياسية كان هو العامل الحاسم فى إحداث التغيير فى الرأى العام خلال تلك الفترة، حيث تبين أن التغيرات فى الاتجاهات تلت تباينات مشابهة فى محتوى وسائل الميديا وتبين أن التغير فى الرأى الفردى تم بسبب الدوافع السياسية مثل الأيديولوجية والحزبية.(10)

وعن ضعف تأثير الخطاب الاعلامى جاءت دراسة السيد بهنسى (2001) عن تشكيل اتجاهات الرأى العام نحو قضايا التحول الاقتصادى، والتى أجري شقها التحليلى على عينة من وسائل الاعلام القومية والحزبية الصحفية والإذاعية والتليفزيونية لمدة ثلاثة أشهر من بداية يوليو 2001 وحتى نهاية سبتمبر 2001.وأبرزت نتائجها أن أهم قضايا التحول الاقتصادى بحسب أهميتها لوسائل الاعلام كانت قضايا جذب الاستثمارات والبطالة وارتفاع سعر الدولار، كما أوضحت نتائجها الميدانية ضعف تأثير وسائل الاعلام المصرية بمختلف أنواعها بشأن ترتيب قضايا التحول الإقتصادى لدى الجمهور، فباستثناء قضية البطالة وقضية بيع شركات القطاع العام اهتمت وسائل الاعلام بقضايا بعيدة عن دوائر الاهتمام الاقتصادى المباشر للجمهور.(11)

وعن كيفية حدوث التأثير العكسى Contrast Effect لخطاب الصفوة السياسية أتت دراسة "لين آروى" (Lene Aaroe) (2012) والتى حاولت الإجابة على تساؤل رئيسى: كيف يمكن أن تكون بعض المفاتيح الموجودة فى خطاب الصفوة السياسية سبباً فى تغيير وتحويل اتجاهات الجمهور بعيداً عن

وجهة النظر المتبناة فى الرسالة الإقناعية؟ حيث اعتمد الباحث على عدة تجارب. وتوصلت نتائجها إلى أن الأفراد الذين لايفضلون المصدر أو من صوتوا عكس حزبه فى الانتخابات السابقة قد أبدوا استجابات عكسية لمقاله. كما أن التأثير العكسى يحدث ولكن بدرجة محدودة عندما يكون المصدر أقل إثارة للخلاف والجدال، وعندما لا تكون هناك درجة استقطاب عالية حول القضية السياسية المطروحة.(12)

كما أوضحت نتائج بعض الدراسات أن استقطاب الصفوة يساعد على استقطاب الجمهور بشكل مماثل مثل دراسة "فلادموى" (Fladmoe) لعام 2012 والتى بحثت فى مدى انتقال الاستقطاب السياسى الحادث بين الصفوة السياسية بخصوص قضية تطوير التعليم فى ثلاث دول –النرويج-السويد-فنلندا- إلى الجمهور. وتم إجراء الاستبيان على عينة قوامها 1000مفردة من كل بلد من الثلاثة. وتبين من الدراسة حدوث استقطاب سياسى مماثل بين الجمهور فيما يتعلق بتوقعاتهم بشأن النظام التعليمى بما يشابه استقطاب الصفوة؛ فأنصار تيارات اليسار يؤيدون زيادة المهارات الاجتماعية مثلاً فى مقابل تأييد أنصار اليمين للمهارات الأكاديمية.(13)

التعليق على الدراسات السابقة:

1- تركزت أغلب الدراسات السابقة على تحليل الخطاب الصحفى، مع قلة الدراسات التى أدوات استخدمت تحليل الخطاب مع وسائل الاعلام الجديد.

2- برزت الحكومة وممثليها كأهم القوى الفاعلة الرئيسية فى الخطاب الخاضع للتحليل.

3- ظهر غلبة التحليلات السياسية للقضايا المطروحة فى الخطاب المعارض للسلطة وينسحب هذا الأمر على القضايا الإقتصادية أو الإجتماعية.

4- أظهرت الدراسات السابقة أهمية خطاب الصفوة الحزبية حيث تساهم فى تشكيل آراء ووجهات نظر مؤيديها، كما تساهم فى حالات الاستقطاب السياسى فى زيادة الاهتمام السياسى بالقضايا المطروحة.

مشكلة الدراسة:

أثار قانون التظاهر والذى أقرته حكومة الدكتور حازم الببلاوى فى نوفمبر 2013 موجات متصاعدة من الانتقادات والاعتراضات منذ طرح مسودته الأولى وحتى إقراره، وقاد هذا الاتجاه المعارض صفوة الأحزاب السياسية بالإضافة إلى ممثلى المنظمات الحقوقية ، ومن هنا **تتحدد مشكلة الدراسة فى التعرف على خصائص وسمات خطاب الصفوة السياسية المصرية -بإختلاف توجهاتها السياسية- المعارض لقانون التظاهر، والمنشور عبر حساباتهم الشخصية من خلال شبكة تويتر.**

أهداف الدراسة:

1- التعرف على ملامح الخطاب المعارض لقانون التظاهر عبر شبكة تويتر.

2- معرفة الأدوات التى استخدمها الصفوة فى التعبير عن أطروحاتهم المعارضة لقانون التظاهر (مسارات البرهنة- القوى الفاعلة- الأطر المرجعية).

تساؤلات الدراسة:

1- ما الأطروحات الأساسية التى تضمنها خطاب الصفوة السياسية المعارض بقانون التظاهر عبر شبكة تويتر؟

2- ما مسارات البرهنة التى اعتمد عليها الخطاب فى تبرير أطروحاته؟

3- ما الأطر المرجعية التى استند اليها الخطاب فى تقديم أطروحاته؟

4- ما القوى الفاعلة التى برزت فى الخطاب المعارض لقانون التظاهر؟ وما الأدوار التى نسبت إليها؟

الإطار المنهجى للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح وتوظف عددا من الأدوات البحثية تتمثل فى:

- تحليل مسارات البرهنة

- تحليل الأطر المرجعية

- تحليل القوى الفاعلة

عينة الدراسة:

تم اجراء دراسة استطلاعية على عينة قوامها 25مفردة من الشباب للتعرف على أبرز الشخصيات السياسية والحقوقية من مختلف التيارات والتى يتابعون كتاباتها عبر شبكة تويتر، وبناء على الدراسة الاستطلاعية تمت متابعة حسابات تسعة ممثلين سياسيين وحقوقيين** مختلفين لمدة أربعة شهور خلال الفترة من 15سبتمبر 2013 وحتى 15يناير 2014 .

وإجمالى ما تم رصده وتحليله تمثل فى **45** تويتة معارضة للقانون وللإجراءات التى تبعته من جانب الحكومة بالإضافة إلى **تحليل كل المقالات** التى أرفقت روابطها داخل التويتات الخاضعة للتحليل والمتعلقة بقانون التظاهر [1].

وحدة التحليل:

اعتمدت الدراسة على وحدة الفكرة أو الأطروحة: للتعرف على الآراء نحو القانون والأحداث المرتبطة به، بالإضافة إلى وحدة الشخصيات المعبرة عن هذه الآراء تبعا لتوجهاتهم السياسية.

نتائج الدراسة:

أولا: الأطروحات فى خطاب الصفوة الرافض لقانون التظاهر عبر تويتر والحجج الداعمة:

-أطروحات خطاب الصفوة إزاء قضية قانون التظاهر:

جدول رقم (1)

الأطروحة	ك	%
أطروحات تناولت الموقف من القانون	17	30.9
الموقف من بعض القضايا المرتبطة بالتظاهر	15	27.3
أطروحات تناولت أسباب رفض القانون	7	12.7
أطروحات تناولت رأيه فى الحكومة منتجة القانون	7	12.7
أطروحات تناولت النتائج المتوقعة من اصدار القانون	5	9.1
أطروحات تناولت الموقف ممن رحب بالقانون	3	5.5
أطروحات تناولت الحشد لإسقاط القانون	1	1.8
المجموع	55	100

2** شملت هذه القائمة مرشحين سابقين للرئاسة وممثلين لأحزاب المصريين الاحرار ، مصر القوية ، حزب النور، حزب مصر الحرية، وممثلين عن اتجاه اليسار وممثل عن المنظمة المصرية لحقوق الانسان.

بالنسبة للأطروحات التى تناولت الموقف الرافض للقانون؛ فأكد خطاب الصفوة عينة الدراسة على رفضهم لقانون التظاهر فيرى أحمد إمام المتحدث الإعلامى باسم حزب مصر القوية **" نحن لانعترف بقانون التظاهر ونسعى لإسقاطه بكافة الوسائل السلمية"** ويرفض القانون أيضا حمدين صباحى **"نجدد رفضنا لقانون التظاهر ونطالب بسحبه واعادة النظر فيه"** ، كما يظهر الخطاب حالة عدم الاتساق بين مواقف الحكومة ومواقف الحزب الذى ينتمى إليه رئيس الحكومة د.حازم الببلاوى ونائبه د.زياد بهاء الدين ، فكتب حافظ أبو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عبر تويتر **"لا اعرف سببا فى عدم رجوع الحكومة للحزب الذى تنتمى اليه للتأكد من الرضا عليه فتكون الحكومة يعارضها حزبها ويصدر تصريح للأمين العام ضدها"** ويرى نادر بكار فى الحل للأزمة أن **"الأصل ان تؤجل كل القوانين الى مجلس شعب منتخب"**.

وبالنسبة للأطروحات التى تناولت أسباب الرفض للقانون؛ فأبرز خطاب الصفوة السياسية مجموعة من الأسباب التى حددت موقفهم فى رفض القانون فيرى حمدين صباحى أن القانون يساهم فى **"اعطاء سلطات مطلقة للأمن فى منع التظاهر والمبالغة فى العقوبات وتوسيع حرم منع التظاهر"، ومن** الناحية القانونية يرى خالد على أن **"هناك فارق بين نصوص تكفل وتنظم ممارسة المواطنين للحق وبين نصوص تمكن السلطة من تقييد الحق وعقاب من يمارسه بل والتصريح بقتله"،** وعن التفرقة بين المتظاهر والإرهابى يرى أحمد إمام أن **"الارهابى لا يتظاهر"** ويؤكد نادر بكار على فكرة التوافق المجتمعى قبل إصدار أى قانون **" لانختلف عن غضب الناس بسبب التظاهر العشوائى وتخريب ممتلكاتنا ولكن نريد القانون يخرج بحوار مجتمعى".**

وبالنسبة للأطروحات التى تناولت موقف الصفوة من الحكومة منتجة القانون؛ فيحمل حافظ أبو سعدة الحكومة مسئولية القانون وتوابعه **"المسئولية عن صدور القانون هى للحكومة التى تجاهلت ملاحظات مهمة لكى يكون قانونا لتنظيم التظاهر وليس لمصادرة حق التظاهر"**، ويرى كمال خليل أن **"حكومة الببلاوى سوف تكون بمثابة ممر وجسر مريح لعودة الاخوان مرة ثانية للحكم "** ، فالمشكلة كما ذكرها أحمد خيرى المتحدث الاعلامى السابق لحزب المصريين الأحرار **"المسألة مش الافراج عن الشباب المسألة فى القوانين الغبية والارادة العمياء وعدم تعلم الدروس"**، وواضح أن هناك أزمة فى صناعة القرار فيرى نادر بكار **"المشكلة ليست فى قانون التظاهر ذاته قدر ماهى مشكلة فى طريقة التفكير واسلوب صناعة القرار ثم المعالجة الاعلامية للقرار وردود الافعال عليه".**

وبالنسبة للأطروحات التى تناولت النتائج المتوقعة من إصدار القانون؛ فيرى خالد على أن من أصدر القانون وحبس الشباب سيدفع الثمن **" اعيدوا القمع والخوف استبيحوا الدماء واسلبوا الحريات كما شئتم سيأتى اليوم الذى تدفعون فيه ثمن جرائمكم"**، فالقمع ليس السبيل للاستمرار فى السلطة كما علق أبو الفتوح **" ولن تستمر سلطة تظن انها بالقمع قادرة على حكم الشعب" ،** وتعقيبا على خبر القبض على علاء عبد الفتاح كتب أحمد امام **"ماهو لازم علاء يتقبض عليه علشان دي بشائر سقوط العسكر فى النسخة الثانية".**

وبالنسبة للأطروحات التى تناولت موقف الصفوة من أحداث بعض قضايا التظاهر؛ يتعجب خالد على من القبض على المتظاهرين امام مجلس الشورى - لمطالبة لجنة الخمسين بعدم النص فى الدستور على جواز محاكمة المدنيين عسكريا- فكتب على تويتر **"يامن تكتبون الدستور بزعم ضمان الحريات مقر**

اجتماعاتكم يحتجز فيه الان ويتعدى على المطالبين بالحرية من الشباب والشابات" ورأى أحمد خيرى أن القبض عليهم جزء من غباء السلطة **" للاغبياء فقط عمر القمع ماغير افكار وعمر الجنون ماقنع مخالف فى الرأى"** وعن الحكم على بعضهم بثلاث سنوات رآه حافظ أبو سعدة مشدد وتوقع استئنافه **"مع الاحترام لأحكام القضاء الحكم على النشطاء بالسجن ثلاث سنوات حكم مشدد جدا واعتقد انه سيتم استئنافه والغائه لمخالفته قانون التظاهر نفسه"**. أما عن الحكم الابتدائى على فتيات الأسكندرية بالحبس خمسة عشر عاما ربطه نادر بكار بوأد العرب لبناتهم **"كانت ارازل العرب قبل الاسلام تأد بناتها احياء ،ولا ادرى ايها اشد ايلاما ان يدفن احياء ام ام تدفن احلامهن واحلام اهلهن فى سجون لاتعرف حتى الحفاظ على الآدمية"** وتعجب من التناقض الكبير بين الأحكام القضائية وبعضها البعض **"بالامس يقضى على شباب قاصر بالسجن 17عام واليوم فتيات تمزق اعمارهن فى السجون وتهمتهن التظاهر.اى سلوك تتوقعه من هؤلاء الشباب عند خروجهم؟ والبلطجية مطلقو السراح ومبارك يوشك على الخروج"**، كما طالب حافظ ابو سعدة الرئيس المؤقت بالعفو عنهن **" والله لوسيادة الرئيس يقبل نصيحة منى انه يصدر عفو عنهم لاعتبار صغر السن وحفاظا على مستقبلهن"**. وعن الحكم على ماهر ودومة واخرين بالحبس ثلاث سنوات تعجب كمال خليل **"مش معقول وقفة قدام محكمة وناس راحة تسلم نفسها تتحبس 3سنوات وغرامة 50الف"**.

كما تضمنت بعض الأطروحات دعوات بمراجعة المواقف من قبل مؤيدى القانون؛ فكتب عمرو حمزاوى **"الى كل من ساوموا على حقوق الانسان والحريات بمعايير مزدوجة وساندوا او صمتوا عن قانون قمعى يجرم التجمع**

والتظاهر السلمى ،هذه لحظة للمراجعة". كما اشتملت أطروحات أخرى على دعوات للتظاهر.

ثانيا: القوى الفاعلة فى الخطاب

جدول (2)

القوى الفاعلة	ك	%
السلطة الحالية	24	39.34
القضاء	7	11.5
الأمن /الداخلية	6	9.8
الحكومة الحالية	6	9.8
المواطن	4	6.6
مؤيدو القانون	3	4.92
فتيات الاسكندرية	3	4.92
الجهات الحقوقية والمواثيق الدولية	3	4.92
لجنة الخمسين	1	1.64
الإخوان	1	1.64
الحزب المصرى الديمقراطى	1	1.64
الرئيس الموقت/ عدلى منصور	1	1.64
رافضى القبض على علاء عبدالفتاح	1	1.64
المجموع	61	100

خطاب الصفوة السياسية المعارض لقانون التظاهر عبر شبكة تويتر أبرز مجموعة من القوى الفاعلة المختلفة، وجاءت السلطة التى تدير البلاد فى المرتبة الأول كقوة فاعلة فى الخطاب بنسبة 39.34% من إجمالى القوى الفاعلة فى عينة الدراسة. وبالنسبة للصفات والأدوار التى نسبت للسلطة السياسية فكانت سلبية فى معظمها؛ حيث نسب إليها صفات أنها: **سلطة قمعية، تستهين بحريات وكرامة المصريين، ولاتتعلم من التاريخ، الأغبياء، سلطة فاشية قمعية تريد ان تبرر القتل**. كما نسبت الصفوة السياسية لها أدوارا مثل أنها: **تقوم بالقمع ونشر الخوف وتستبيح الدماء وتسلب الحريات، تقوم بالارهاب للمواطنين تحت ستار تنفيذ القانون، الاستعجال فى اصدار القانون**.

وجاء "القضاء" فى المرتبة الثانية كقوة فاعلة بنسبة 11.5% ونسبت له صفات فى مجملها سلبية؛ حيث وصف الصفوة أحكامه: **مشددة، سيتم استئنافها، استغراب الحكم ب11سنة من محكمة جنح، حكم ظالم وغبى. يطالبه بالعدل ويخوفه من حساب الاخرة** .

ثم جاء كل من الأمن/ الجهات الأمنية وكذلك الحكومة الحالية فى المرتبة الثالثة كقوة فاعلة أكثر بروزا فى الخطاب بنسبة 9.8%؛ حيث نسب للأجهزة الأمنية أدوارا كلها سلبية؛ فكما يراها الصفوة عينة الدراسة فهى: **القانون يعطيها سلطات مطلقة فى قمع التظاهرات، تعتقل الفتيات بشكل مهين ليس لشئ سوى للتظاهر، تكذب بخصوص طلب تصريح مظاهرة**. كما نسبت للحكومة الحالية كذلك أدوارا وصفات كلها سلبية فيما يتعلق بموضوع الدراسة فهى: **حكومة بلا عقل سياسى، ينسب لها مسئولية اصدار القانون، يستغرب من عدم رجوع الحكومة لحزبها، وهى "تجاهلت ملاحظات القوى السياسية واستعجلت فى اصدار القانون"**.

وتمثلت باقى القوى الفاعلة فى الخطاب فى : المواطن، مؤيدو القانون، فتيات الأسكندرية، المنظمات الحقوقية ولجنة الخمسين، الإخوان، الحزب المصرى الديمقراطى الإجتماعى، الرئيس المؤقت، رافضى القبض على علاء عبد الفتاح.

ثالثا: الأطر المرجعية الرئيسية فى خطاب الصفوة

جدول رقم (3)

الأطر المرجعية	ك	%
سياسية-مواقف حزبية	24	43.64
قانونية	12	21.82
اجتماعية	7	12.73
تاريخية	6	10.9
سياسية- تحليلات شخصية للوضع السياسى	3	5.46
دينية	2	3.63
سياسية- فاعليات وحشد	1	1.82
المجموع	55	100

اعتمد الصفوة السياسية فى خطابهم المعارض لقانون التظاهر عبر شبكة تويتر على مجموعة من الأطر المرجعية السياسية والاجتماعية والتاريخية والقانونية والدينية؛ وذلك لبناء وتدعيم أطروحاتهم.

1-المرجعية السياسية – مواقف حزبية:

جاءت الأطر المرجعية السياسية- المواقف الحزبية فى المرتبة الأولى بنسبة 43.64% من إجمالى الأطر المرجعية المستخدمة، فاستند صفوة الأحزاب فى آرائهم لمواقف أحزابهم وتياراتهم السياسية من القضية المطروحة.

فيستند أحمد امام بوضوح لموقف حزبه مصر القوية الرافض لقانون التظاهر **" نحن لا نعترف بقانون التظاهر ونسعى لإسقاطه بكافة الوسائل السلمية"**. أما عمرو حمزاوى فيكتب عن لحظات المراجعة التى يجب أن تمر بها الأحزاب التى تبنت آراء ومواقف مخالفة له ولحزبه من قانون التظاهر **"الى كل من ساوموا على حقوق الانسان والحريات بمعايير مزدوجة وساندوا او صمتوا عن قانون قمعى يجرم التجمع والتظاهر السلمى ،هذه لحظة للمراجعة"** وكذلك الأمر بالنسبة لنادر بكار الذى يرى حزبه النور تسرع

الحكومة فى إصدار قانون التظاهر فكتب عبر تويتر " **لدينا تحفظات على قانون التظاهر لأننا نخشى على سوء استخدامه ضد اى تجمعات واخشى ان نصل الى تقييد وليس تنظيم التجمعات" .**

2-المرجعية القانونية:

جاءت المرجعية القانونية فى المرتبة الثانية بنسبة 21.82%؛ حيث استند خطاب الصفوة عينة الدراسة على مجموعة من الأسانيد والقواعد القانونية كمرجعية للتدليل على آرائهم؛ فخالد على يرى أن " **هناك فارق بين نصوص تكفل وتنظم ممارسة المواطنين للحق وبين نصوص تمكن السلطة من تقييد الحق وعقاب من يمارسه بل والتصريح بقتله"** فيبرز الفرق بين الصياغات القانونية التى تحمى الحقوق وبين تلك الصياغات التى تهدرها.

أما حافظ ابو سعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الانسان فيرى مخالفة أحد الأحكام القضائية لقانون التظاهر نفسه "**مع الاحترام لأحكام القضاء الحكم على النشطاء بالسجن ثلاث سنوات حكم مشدد جدا واعتقد انه سيتم استئنافه والغائه لمخالفته قانون التظاهر نفسه"**، ويسهب فى الحديث عن رسالة القانون وعن الهدف من وجوده وهو الحفاظ على الحق وتنظيمه طالما فى اطار السلمية وليس تقييده ومنعه " **نطالب بالافراج عن النشطاء الين تظاهروا بسلمية، لأن رسالة القانون يجب ان تكون التظاهر السلمى حق اما ممارسة العنف وقطع الطريق جريمة"**.

3-المرجعية الإجتماعية:

جاءت المرجعية الإجتماعية فى المرتبة الثالثة بنسبة 12.73%؛ حيث استند خطاب الصفوة عينة الدراسة على مجموعة من الأطر الاجتماعية كمرجعية

للتدليل على آرائهم فحافظ ابوسعدة مثلا يطالب الرئيس المؤقت بإصدار عفو رئاسى عن فتيات الأسكندرية **" والله لوسيادة الرئيس يقبل نصيحة منى انه يصدر عفو عنهم لاعتبار صغر السن وحفاظا على مستقبلهن"**، و أحمد خيرى يعبر عن دور القمع فى تغيير الأفكار والقناعات **" للاغبياء فقط عمر القمع ماغير افكار وعمر الجنون ما أقنع مخالف فى الرأى".**

4-المرجعية التاريخية:

جاءت المرجعية التاريخية فى المرتبة الرابعة بنسبة 10.9% ليضع من خلالها الصفوة بعض الأفكار فى إطارها التاريخى ليسهل الفهم، فأحمد خيرى يشير إلى مدى تعلم الدروس من التاريخ القريب **"المسألة مش الافراج عن الشباب المسألة فى القوانين الغبية والارادة العمياء وعدم تعلم الدروس"** فيبرز أن السلطة الحالية لم تتعلم من أخطاء من سبقوها وتكرر القمع، ويرى نادر بكار أن الطوارئ والأمن القومى كانا غطاءا لعديد الجرائم على مدار العقود الماضية **" كم من الجرائم ارتكبت فى حق المصريين على مدار سبعين عاما متلحفة بغطاء الطوائ والامن القومى ومصلحة البلاد العليا، وهل كان اعتقال السياسيين والتنكيل بالاسلاميين قبل 25يناير يتم دون مبررات من نوع حفظ الامن ومواجهة المؤامرات وتحقيق الاستقرار"** .

5- مرجعيات أخرى

فجاءت المرجعية السياسية- تحليلات شخصية للوضع السياسى الراهن فى المرتبة الخامسة بنسبة 5.46% واشتملت على تحليلات شخصية لبعض الأحداث من الصفوة عينة الدراسة كربط خالد على بين القبض على متظاهرى الشورى امام مقر انعقاد جلسات لجنة الخمسين التى تدعى أنها تكتب دستور الحريات **" القبض على واحتجاز المتظاهرين فى مقر الشورى حيث تقوم**

لجنة الخمسين باعداد دستور تزعم انه للحريات"، وتعجب حافظ أبوسعدة من اختلاف موقف الحكومة عن حزبها المصرى الديمقراطى الاجتماعى **"لا اعرف سببا فى عدم رجوع الحكومة للحزب الذى تنتمى اليه للتأكد من الرضا عليه فتكون الحكومة يعارضها حزبها ويصدر تصريح للأمين العام ضدها".**

وجاءت المرجعية الدينية فى المرتبة السادسة بنسبة 3.63% واعتمد خلالها الصفوة على أسانيد دينية للتدليل على مواقفهم وآرائهم، مثلما برز لدى نادر بكار فى حديثه عن حبس فتيات الأسكندرية **"المسألة فى غاية الخطورة والنار تأكل قلوب الناس ويكاد لهيبها يطال الجميع والظلم شؤم على الوطن باسره ..يقول الله فى الحديث القدسى "ياعبادى انى حرمت الظلم على نفسى وجعلته محرما فلا تظالموا"**. وجاءت المرجعية السياسية فى شقها الخاص بالحشد لفاعليات لاسقاط القانون فى المرتبة السابعة بنسبة 1.82%.

خلاصة النتائج:

-تنوعت أطروحات خطاب الصفوة السياسية عينة الدراسة مابين توضيح الموقف من القانون سواء برفضه كلية أو التحفظ على بعض مواده او أطروحات ترى ضرورة تأجيله فى الوقت الحالى، ومابين أطروحات توضح أسباب الرفض ، وأخرى تبرز موقفها من الحكومة منتجة القانون. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات أسامة عبد الرحيم (2008)، سها فاضل(2000) من حيث اختلاف زاوية تناول القضية بحسب الاتجاة السياسى لمنتج الخطاب وموقفه من السلطة الموجودة.

-كانت أهم القوى الفاعلة البارزة فى خطاب الصفوة السياسية هى السلطة الحالية الموجودة بعد الثالث من يوليو 2013، ثم برز القضاء كقوة فاعلة عند تناوله القضايا المرتبطة بالقانون، وأيضا جاءت الداخلية والأمن كقوة فاعلة

تؤثر على تشكيل المواقف بخصوص القانون، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات كل من سها فاضل(2000)، سحر فاروق (2008) من حيث بروز الحكومة وممثلى السلطة كأهم القوى الفاعلة فى الخطاب المعارض.

-تم الإعتماد على المواقف الحزبية-كجزء من الاطار المرجعى السياسى- كإطار مرجعى رئيسى فى خطاب الصفوة السياسية المعارض لقانون التظاهر، تلاه الأطر القانونية ثم الأطر الإجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أسامة عبد الرحيم (2008) من حيث الاعتماد على الاطار السياسى كمرجعية أولى فى الخطاب.

مراجع الدراسة:

(1) http://www.elwatannews.com/news/details/361276

(2) **http://goo.gl/qYLzg3**

(3) أسامة عبدالرحيم، الخطاب الصحفى فى الازمات الاقتصادية، المجل المصرية لبحوث الاعلام،عدد 31-يوليو سبتمبر 2008، صص 1-73.

(4) نوال الصفتى، التوظيف السياسى لقضية تطوير التعليم فى الصحف الحزبية المصرية –دراسة تحليلية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد 14، يناير مارس2002،صص 183-209.

(5) سها فاضل،العوامل المؤثرة فى تشكيل الخطاب الصحفى المتعلق بقضية الخصخصة، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد التاسع، اكتوبر ديسمبر 2000،صص 85-106.

(6) سحر فاروق، الخطاب الصحفى لتطوير التعليم العالى والبحث العلمى فى الصحافة المصرية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد 31، يوليو سبتمبر 2008، صص 259-341.

(7) محمد المرسى، قضايا المجتمع كما تعكسها المدونات المصرية على الانترنت، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، العدد 2، يوليو ديسمبر 2010، صص 1-69.

(8) Marco,Steenbergen.,Erica E.Edwards&Catherine E.Devries. (2007).Who is Cueing? :Mass-Elite Linkages and the Future of European integration,**European Union Politics,**Vol.8,No.1,p.p 13-35

(9) Mathew,Gabel.,Kenneth,Scheve. (2007).Estimating the Effects of Elite Communications On Public Opinion Using Instrumental Variables, **American Journal of Political Science,**Vol.5, No.4, p.p 1013-1028

(10) Saundra K.Schneider.,William G.Jacoby .(2005). Elite Discourse and American Public Opinion:the Case of Welfare Spending,**Political Research Quarterly,** Vol.58,No.3,p.p 367-379

(11) السيد بهنسى، مدى تأثير الاتجاه السائد بوسائل الاعلام المصرية على تشكيل اتجاهات الرأى العام نحو قضايا التحول الاقتصادى- دراسة فى اطار نظرية دوامة الصمت"، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد 13،اكتوبر ديسمبر 2001،صص 1-48.

(12) Lene,Aaroe.(2012).When Citizens Go Against Elite Directions: Partisan Cues and Contrast Effects On Citizens'attitudes,**Party Politics,**Vol.18,No.2,p.p 215-233.

(13) Audun,Fladmoe.(2012).Mass Political Polarization and Attitudes Towards Education as part of the Welfare State in Norway, Sweden,and Finland,**Journal of European Social Policy,** Vol.22,No.1,p.p 45-62.